

*International migration is a social and geographical phenomenon with multiple socio-economic repercussions: a field study of the western part of the Eastern Rif (northeastern Morocco)*

Elkallouchi mohamed\*

Doctor of Geography, Faculty of Arts and Human Sciences, Oujda-  
Morocco

[elkallouchimohamed@gmail.com](mailto:elkallouchimohamed@gmail.com)

 <https://orcid.org/0009-0000-7540-805X>

bouguelba smail

Doctor of Geography, Faculty of Arts and Human Sciences, Oujda-  
Morocco

[boug1993ismail@gmail.com](mailto:boug1993ismail@gmail.com)

 <https://orcid.org/0009-0007-9065-2115>

Communication, Education, Digital Use and Creativity Laboratory -  
Research team, Geographic Information Technology and Field  
Management- Morocco

**Received:** 09/04/2024, **Accepted:** 06/08/2024, **Published:** 29/09/2024

**Abstract:** The Rif region in general, and the eastern Rif in particular, are considered one of the ancient areas for the launch of important migratory flows, whether inward or outward. This area is today considered among the most important Moroccan basins that are experiencing tremendous demographic bleeding. The reasons behind these strong human movements that the region witnessed were numerous and can be enumerated. There are economic factors (poverty, the spread of famine, a decline in agricultural incomes) and other known political and military factors, given that the region witnessed a group of events that affected its security and the stability of the population, in addition to the high population density and difficult natural environment conditions. This study seeks to approach the problem of international migration from a geographical point of view by highlighting the historical roots and early harbingers of international migration in this field, and identifying its various socio-economic and spatial repercussions

**Keywords:** international migration, sociospatial transformations, financial returns, the western part of the eastern countryside

\*Corresponding author

**الهجرة الدولية ظاهرة اجتماعية وجغرافية لها انعكاسات سوسيواقتصادية متعددة:****دراسة ميدانية للجزء الغربي للريف الشرقي (شمال شرق المغرب)**

القلوشي محمد\*

دكتور في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب

[elkallouchimohamed@gmail.com](mailto:elkallouchimohamed@gmail.com)<https://orcid.org/0009-0000-7540-805X>

بوكلبة إسماعيل

مختبر التواصل، التربية، الاستعمال الرقمي والإبداع - فريق بحث، تكنولوجيا المعلومات الجغرافية

وتدبير المجال- المغرب

[boug1993ismail@gmail.com](mailto:boug1993ismail@gmail.com)<https://orcid.org/0009-0007-9065-2115>

تاريخ الاستلام: 2024/04/09 - تاريخ القبول: 2024/08/06 - تاريخ النشر: 2024/09/29

**ملخص:** تعتبر منطقة الريف عامة والريف الشرقي بالخصوص إحدى المناطق القديمة لانطلاق تيارات هجرية مهمة سواء في اتجاه الداخل أو الخارج، وهذا المجال يعتبر اليوم من بين أهم الأحواض المغربية التي تعرف نزيفا ديموغرافيا مهولا. تعددت الأسباب التي كانت وراء هذه التحركات البشرية القوية التي شهدتها المنطقة ويمكن حصرها؛ في عوامل اقتصادية (الفقر وانتشار المجاعة، تراجع مداخل الفلاحة) وأخرى سياسية وعسكرية معروفة باعتبار المنطقة شهدت مجموعة من الأحداث أثرت على أمنها واستقرار السكان، علاوة على الكثافة السكانية المرتفعة وظروف الوسط الطبيعي الصعبة. تسعى هذه الدراسة إلى مقارنة إشكالية الهجرة الدولية من وجهة نظر جغرافية وذلك بإبراز الجذور التاريخية والإرهاصات الأولى للهجرة الدولية بهذا المجال، وتحديد مختلف انعكاساتها السوسيواقتصادية والمجالية

**الكلمات المفتاحية:** الهجرة الدولية، التحولات السوسيوإقليمية، العائدات المالية، الجزء الغربي

للريف الشرقي

\*المؤلف المرسل

يعتبر موضوع الهجرة عامة والهجرة الدولية خاصة من بين المواضيع التي استأثرت باهتمام العديد من الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية والإعداد وتدبير التراب سواء من طرف الاقتصاديين أو الجغرافيين أو من طرف علماء التاريخ وفقهاء القانون، إنها ظاهرة عرفت البشرية منذ القدم، ولا زال مسلسلها متواصل إلى يومنا هذا، بل سرعت العولمة من وتيرتها. وطبيعي جدا أن هذه الحركات البشرية رافقتها مجموعة من التحولات والتغيرات سواء على مستوى مجالات الانطلاق أو مجالات الوصول والاستقطاب والريف الشرقي لا يخرج عن هذه القاعدة. حيث كانت للهجرة بهذا المجال آثار سوسيوإقليمية بارزة. "والهجرة عملية ذات طرفين، يؤلف مجتمع الإرسال الطرف الأول، ويؤلف مجتمع الاستقبال الطرف الثاني، ويقوم المهاجرون بدور حلقة الوصل، فالمسألة تتعدى إذن الاهتمام بعوامل الطرد والجذب (جدي حفيظ، العمراني عبدالواحد 2018 ص7). سنعتمد في هذا في هذه الدراسة لمقاربة إشكالية الهجرة الدولية بالجزء الغربي للريف الشرقي على نتائج العمل الميداني الذي أجريناه من استمارات موجهة للمبحوثين (فئة المهاجرين) ومقابلات مع مختلف الفاعلين بالإقليم، إلى جانب ذلك استندنا على بعض الدراسات التي اهتمت بالموضوع سواء بالريف أو بمناطق أخرى قصد تكوين نظرة شمولية عن هذا الموضوع.

## 1. الإطار المنهجي للدراسة

### 1.1. أهمية وأهداف الدراسة

إن اهتمامنا بدراسة الهجرة الدولية فقد فرضته الدينامية السوسيوإقليمية والاقتصادية التي شهدتها المجال والتي كانت الهجرة المحرك الأساسي لها، كذلك اعتبارا لموضوع الهجرة الدولية من المواضيع التي تحظى بأهمية بالغة وطنيا ودوليا، لذا تسعى الدراسة إلى الاجابة عن إشكالية الهجرة الدولية بالجزء الغربي للريف الشرقي من خلال تحديد الكرونولوجية التاريخية للهجرة وتأثيراتها المختلفة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية.

## 2.1. إشكالية الدراسة وفرضياتها

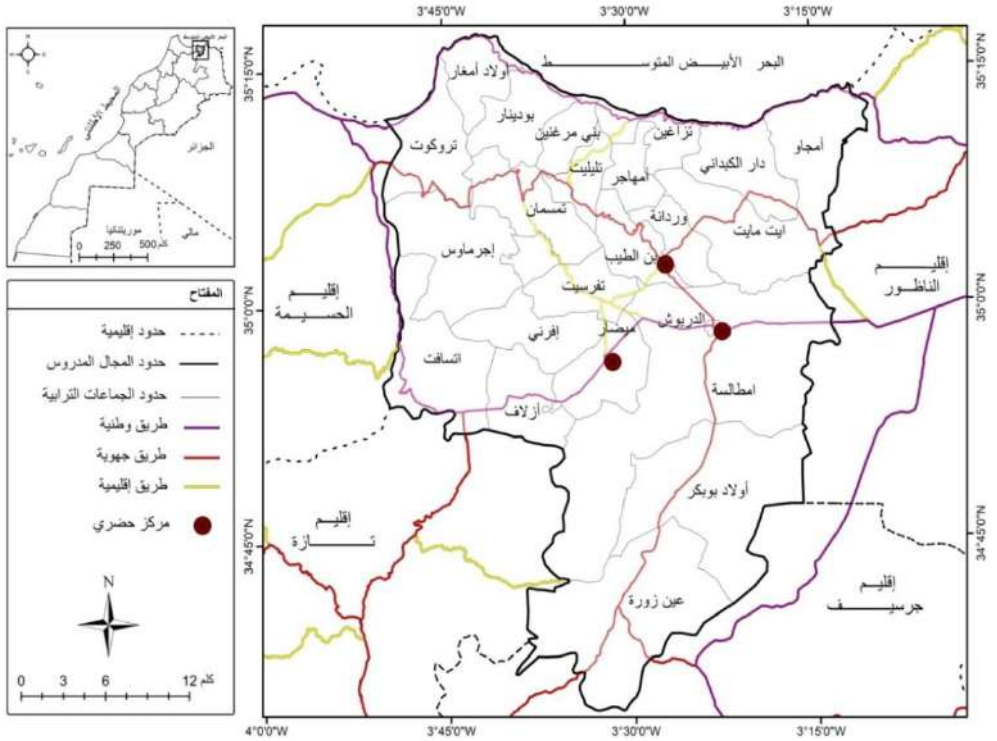
تعتبر الدراسات ذات الصلة بالهجرة من أهم المواضيع المطروحة بقوة على المستوى الوطني والدولي على اعتبار أن المجتمعات البشرية تعرف حركة دائمة ومستمرة يتعين على الباحثين ومختلف المهتمين رصدها وتتبعها ومقاربتها من زوايا متعددة. لذلك جاءت هذه الدراسة الميدانية للإجابة عن إشكالية رئيسية مفادها: إلى أي حد أسهمت عائدات الهجرة الدولية في إحداث الدينامية السوسيوإقليمية والاقتصادية الحالية بالجزء الغربي للريف الشرقي؟

## 3.1. منهجية الدراسة

اعتمدنا في دراسة وتحليل وتفكيك جوانب الإشكالية على عمل منهجي يتكامل فيه المنهج الوصفي التحليلي بالمنهج التاريخي؛ فمن جهة أولى قمنا بوصف الظاهرة المدروسة وتحديد أبعادها الزمنية والمجالية وتوزيعها الجغرافي، ومن جهة ثانية استندنا على المنهج التاريخي في تتبع تطور الظاهرة وإبراز مختلف انعكاساتها السوسيوإقتصادية والمجالية. علاوة على توظيفنا للعمل الميداني الذي دعم الدراسة من خلال مجموعة من المعطيات الإحصائية المتعلقة بفئة المهاجرين، أما بخصوص الأدوات فقد اعتمدنا على التقنيات الجغرافية الحديثة التي ساعدتنا في معالجة وتحليل البيانات المحصل عليها.

## 4.1. تقديم مجال الدراسة

ينحصر طبيعيا المجال الذي نحن بصدد دراسته والبحث فيه، بين وادي النكور غربا ووادي كرت شرقا، كما أنه يفتح على واجهة متوسطية شمالا ويتصل بحوض جرسيف جنوبا. وينتمي جغرافيا، كما هو معروف لدى الجغرافيين، إلى الريف الشرقي. أما من الناحية الإدارية، فيعتبر الإقليم حديث التأسيس حيث تم إحداثه وفصله عن إقليم الناظور بموجب مرسوم ملكي رقم 2.03.319 الصادر بتاريخ 11 يونيو 2009، فهو ينتمي إلى الجهة الشرقية حيث يحده إقليم الناظور شرقا وإقليم الحسيمة غربا وإقليم جرسيف جنوبا وإقليم تازة بالجنوب الغربي، وهو بذلك يعتبر مجالا انتقاليا بين الناظور والحسيمة.



خريطة 1. الموقع الجغرافي والتقسيم الإداري لمجال الدراسة

المصدر: خريطة التقسيم الإداري للمغرب 2015، عمل شخصي 2023

تبلغ المساحة الإجمالية لمجال الدراسة حوالي 2867 كلم<sup>2</sup> أي ما يعادل 3.2% من المساحة الإجمالية للجهة و0.40% من مجموع مساحة التراب الوطني، يتكون من دائرتين: دائرة الدريوش ودائرة الريف، وثمان قيادات و3 باشويات و 23 جماعة ترابية منها ثلاث جماعات حضرية. وبلغ العدد الإجمالي للسكان حسب آخر إحصاء رسمي سنة 2014 حوالي 211552 نسمة (9.16% من مجموع سكان جهة الشرق) موزعين على الشكل التالي: 55778 نسمة حضريون؛ أي بنسبة 26.36% و155774 نسمة سكان قرويون يمثلون بذلك نسبة 73.63% من مجموع سكان الإقليم.

2. أهم النتائج المتوصل إليها ومناقشتها

1.2. جذور الهجرة الدولية بالجزء الغربي للريف الشرقي والعوامل المساهمة

يعتبر لجوء الريفيين للبحث عن موارد تكميلية خارج مجالهم تقليدا قديما في المنطقة، فقد سجل حضورهم في شبه الجزيرة الطنجية منذ القرن 18، كمنخرطين في الجيش المغربي للدفاع عن السواحل الشمالية، التي كانت تتربص بها القوى الاستعمارية، ولم تعرف هجرة الريفيين تطورا ملموسا إلا بعد أن سقطت المملكة في يد المستعمرين، وما نتج عن ذلك من اضطراب في البنية الاجتماعية التقليدية ومن تفجير للأهالي، الذين لم يعد أمامهم - سوى بيع عضلاتهم- بعدما سلبوا مواردهم. وبما أن الريف كان من نصيب إسبانيا، فإنها اكتفت بفتح باب الجندية أمامهم، لأنها كانت هي نفسها متخلفة وعاجزة عن إحداث تغييرات كبيرة في الجهاز الإنتاجي قادرة على تحسين مداخل القرويين بالمناطق الخاضعة لها (لزعر محمد 2003 ص 42) ففي سنة 1921، قبيل معركة أنوال، بلغ عدد الجنود الريفيين في الجيش الإسباني 5098 جندي (Aziza. M 1994 p 144) وتضاعف هذا العدد أكثر من سبع مرات عند اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية سنة 1936، بحيث تراوح عدد الجنود المغاربة الذين انخرطوا في الجيش الإسباني سنة 1938، ما بين 35000 و60000 جندي (لزعر محمد، 2003، ص42).

### 1.1.2. الهجرة نحو الغرب الجزائري، تدفقات مهمة بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830

تعتبر الهجرة نحو الغرب الجزائري ظاهرة قديمة مارسها سكان الريف الشرقي منذ بداية الأربعينيات من القرن التاسع عشر، إذ تمكن الفوج الأول من العمال الموسمييين من الريف من الوصول إلى الجزائر سنة 1840 (Juan- Bautista Vilar 1983, p389) بحيث " كان الاستعمار الفرنسي بالجزائر في حاجة ماسة إلى يد عاملة كثيرة، نظرا لتدفق الرساميل الفرنسية بشكل قوي للاستثمار والبحث عن الربح السريع، ولإنجاز المشاريع الكبرى، كإنشاء البنيات التحتية من طرق وقنوات الري واستصلاح الأراضي وبناء المؤسسات الصناعية، لأن الجزائر لم يكن باستطاعتها توفير العدد الكافي من اليد العاملة بسبب الحروب التي ألحقت بها خسائر بشرية فادحة، كما شجعت الأجور المرتفعة بالمستعمرة الفرنسية مقارنة بالأجور الزهيدة التي كان يؤديها المستعمر الإسباني مما شجع شباب الريف على الهجرة نحو الجزائر، إضافة إلى فرص العمل المتوفرة بكثرة في مختلف القطاعات الاقتصادية وحب المغامرة والاكتشاف (حمجيق محمد، 2001، ص22) لذلك كان الريفيون يجدون في الهروب من منطقتهم، خلال مدة معينة، متنفسا مهما سيما

وأن فرنسا كانت تعاملهم بشكل أحسن للحفاظ عليهم كيد عاملة لضمان استمرارية العمل بضيعات المعمرين وبمغارس الكروم التي غطت كل مجال منطقة وهران (زروالي علال، 2001، ص 205) كما كانت للأوبئة والمجاعات التي عصفت على البلاد منذ السبعينيات من القرن التاسع عشر، دورا أساسيا في الحركات البشرية التي عرفتها البلاد، وبذلك شكلت أرضية مناسبة دفعت العديد من سكان الريف الشرقي إلى الهجرة قسرا، "إذ قذفت المجاعة بحوالي 64 ألف شخص نحو الجزائر ما بين 1878-1882، الذين خرجوا من ديارهم بحثا عن لقمة العيش (البزاز محمد الأمين، 1992، ص 291) بينما يشير مولييراس إلى استقبال الجزائر منذ انطلاق الهجرة ما يزيد عن 20 ألف عامل ريفي كل سنة (Moulieras.A (1895 p 36) واستمر منوال الهجرة بوتيرة أسرع، فحسب الإحصاء الرسمي للسلطات الإسبانية فقد قدر عدد المهاجرين من الريف الشرقي ما بين 13 ألف و15 ألف مهاجر سنويا خلال الفترة الممتدة ما بين 1950 و1954 (محمد عبد الخلقي 2004، ص 51) ولعل ما يمكن أن نفهمه من هذه الأرقام، وبدون مبالغة، أن المنطقة بالفعل كانت تعيش وضعية حرجة، مما عجل بانطلاق تيارات الهجرة نحو الجارة الجزائر في وقت مبكر.

كانت الهجرة الموسمية إلى الجزائر تتم بطريقتين، هجرة قانونية منظمة، حيث يحصل المهاجرون على رخص المرور وجوازات السفر، وهجرة سرية، حيث كان الراغبون في الهجرة إلى الجزائر يجتازون واد ملوية سباحة، لأن المراقبة كانت صارمة عند جسر ملوية. وكان الهدف من هذه المراقبة هو محاولة التحكم في الهجرة والحد من الهجرة غير القانونية (حمجيق محمد، 2008، ص 23) لكن مع حصول الجزائر على الاستقلال سوف يتم طرد أزيد من 350 ألف مهاجر من المغاربة، بسبب تدهور العلاقات السياسية بين البلدين، لتتوالى هذه العملية مع حرب الرمال سنة 1963، ثم بعد المسيرة الخضراء، حيث وصل عدد المطرودين إلى 35 ألف شخص، منهم من استقر في المغرب ومنهم من هاجر نحو أوروبا (Guitouni Abdelkader 1995, p104) من هنا انطلقت تيارات الهجرة الدولية بشكل مكثف والتي شملت معظم حواضر وبوادي الريف الشرقي.

## 2.1.2. الهجرة نحو أوروبا بحثا عن ظروف أفضل

بعد الهجرة المكثفة من الريف الشرقي نحو الجزائر، والتي شملت معظم القبائل، تحولت الوجهة منذ ستينيات القرن الماضي تجاه أوروبا، وبلغت مستويات قياسية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، نظرا لأن أغلب الدول الأوروبية، خاصة بعد تأسيس مجموعة الاتحاد الأوروبي، كانت بحاجة ماسة لليد العاملة الأجنبية للعمل في أشغال البناء والفلاحة والمناجم، إلى جانب ذلك أسهمت سلسلة من الاتفاقيات المبرمة ما بين المغرب ومجموعة من الدول الأوروبية (الاتفاقية الألمانية- المغربية سنة 1963، الاتفاقية المغربية الفرنسية 1963، المغربية البلجيكية سنة 1968، ومع هولندا 1969) في تأطير تيارات الهجرة قانونيا، وأدت بدورها في التسريع من وتيرتها، هكذا وفي فترة قصيرة جدا أصبحت المنطقة تتصدر باقي المناطق المغربية من حيث التيارات الهجرية المتجهة نحو أوروبا، "حيث وصل عدد المهاجرين من الريف سنة 1966 إلى 26800 مهاجر، وفي نهاية 1970 وبداية 1971 قدرت السلطات المحلية عدد المهاجرين من إقليم الناظور\* بحوالي 32000 مهاجر، ينتمي معظمهم إلى الوسط القروي، لذلك يصنف إقليم الناظور في المرتبة الأولى من حيث عدد المهاجرين ب 26 مهاجرا لكل ألف نسمة، متبوعا بإقليم الحسيمة ب 19 مهاجرا لكل ألف ساكن ثم منطقة وجدة وتازة ومكناس بحوالي 14 و 18 لكل ألف نسمة وأخيرا الجنوب والجنوب الغربي بحوالي 9 مهاجرين لكل ألف نسمة (بوضليبي الحسين 2010، ص65) ورغم أن هذه الأرقام تبدو نسبية، إلا أنها تعبر عن حقيقة مفادها أن منطقة الريف الشرقي بالفعل تعتبر من بين أهم الأحواض الهجرية بالمغرب، كما تؤكد معظم الإحصاءات على استمرار نزيف الهجرة نحو أوروبا خصوصا بعد الانتشار الواسع لتيارات الهجرة السرية وتنشيط مختلف خلايا التهريب بسواحل الريف.

## 3.1.2 العوامل المحركة للدينامية الهجرية التي عرفها الريف الشرقي (عوامل الجذب والطرده)

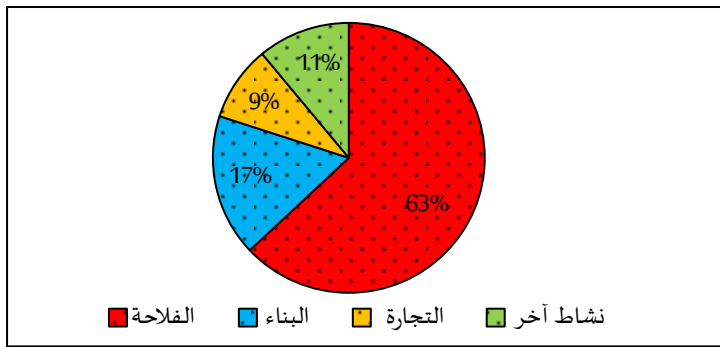
\* للإشارة فإقليم الناظور كان يضم كل من الدريوش والناظور قبل أن ينفصل عنه إقليم الدريوش سنة 2009.



شكل الريف الشرقي عامة ومجال دراستنا على وجه الخصوص أهم وأقدم منطقة انطلاق للهجرة المغربية نحو الخارج، وأكثر المناطق إيفادا لأبنائها خارج حدودها نظرا لظروفها الديموغرافية وطبيعتها القاسية (عبد الخلقي محمد 2004، ص 12) ويمكن تفسير هذه الحركات بعدة مسببات وعوامل اقتصادية واجتماعية وطبيعية، كما بينت الدراسة الميدانية المنجزة؛ بحيث صرح 70% على أن سبب الهجرة اقتصادي بالدرجة الأولى، و25% يرجعونها للعوامل الطبيعية خاصة توالي سنوات الجفاف، بينما 5% ركزت على عوامل أخرى على رأسها العامل الاجتماعي وضعف الخدمات الجماعية الضرورية.

### الوضع الاقتصادي محرك مهم لاتخاذ قرار الهجرة

تتفق العديد من الدراسات الجغرافية والسوسولوجية والأنثروبولوجية والاقتصادية والقانونية، التي اهتمت بموضوع الهجرة على ربط الهجرة الدولية بما هو اقتصادي بالدرجة الأولى، حيث ارتفاع معدلات البطالة وضعف الأجور وتراجع مداخيل الاقتصاد القروي أسهمت في إفراغ البوادي وتزايد الرغبة في الهجرة، كون مناطق الوصول توفر ظروفًا اقتصادية ملائمة وإمكانيات عمل مكثفة للفئة النشيطة، فمن خلال التحريات الميدانية التي قمنا بها اتضح أن ما يناهز 70% من الفئة المستجوبة من المهاجرين دفعتهم الأوضاع الاقتصادية الصعبة والبحث عن الشغل إلى مغادرة أصولهم الجغرافية إلى الدول الغربية بحثًا عن حياة أفضل.



شكل 1. توزيع المهاجرين حسب طبيعة النشاط قبل الهجرة

المصدر: استمارة البحث الميداني 2022

تؤكد معطيات الشكل رقم (1) أن 63% من المهاجرين قبل هجرتهم كانوا يزاولون نشاط الفلاحة و 17% منهم يشتغلون في قطاع البناء بينما 9% يمارسون التجارة، والنسبة المتبقية تمتهن أنشطة أخرى لها علاقة بالخدمات والحرف التقليدية ومنهم خريجي الجامعات المغربية (طلبة). بمعنى على حد تعبير بوظايب "أن الهجرة لم تعد تقتصر على الفلاحين والمياومين والباعة الصغار، بل امتدت حاليا لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية الأخرى دون استثناء من موظفين وخريجين جامعيين وطلبة وتلاميذ، خاصة بعد النجاح الذي حالف المهاجرين الأوائل في تحسين وضعيتهم المعيشية، بل واحتلال المراتب الأولى على مستوى الهرم الاجتماعي محليا، مما دفع فئات أخرى كانت في غنى عنها إلى الانخراط في مسلسل الهجرة الدولية (بوضايب الحسين، 2004، ص 204) وهذا يدل على أن الهجرة بهذا الحوض لا تمس فقط الفئة العاطلة عن العمل، بل أيضا فئة النشيطين بحثا عن ظروف أفضل. نفس الشيء أكده زروالي مشيرا للأسباب التي ساهمت في إفراغ بوادي الريف الشرقي بقوله: "لم تكن مناجم الريف الشرقي قادرة على استيعاب الفائض من اليد العاملة المترتب عن ضعف التشغيل بالقطاع الفلاحي الذي كان يعاني من سيطرة الأساليب العتيقة حيث لم يستطع المعمر الإسباني إحداث تحول إيجابي من شأنه الاستجابة لمتطلبات السكان، كما أن المغرب المستقل واجهته عدة صعوبات اقتصادية وبشرية ولم يقدر على تنمية كل الجهات على قدم المساواة، وظل الريف الشرقي على هامش اهتمامات الدولة وهو أمر خيب آمال وطموحات السكان الشيء الذي سيرمي بهم إلى خارج منطقتهم مرة أخرى (زروالي علال، 2001، ص 207).

إن للعامل الاقتصادي دورا بارزا في حركات السكان لاسيما بالمجتمعات المتخلفة التي تعتمد على أسس اقتصادية هشة لا تلبى حاجيات وانتظارات السكان وبالأخص فئة الشباب، لذلك "فالهجرة خاصة الدولية تشكل مطية للترقية الاقتصادية، إذ يستطيع المهاجر في ظرف وجيز أن يحقق ما لم يحققه زميله لفترة طويلة في البلد الأصلي خاصة وأن سكان هذه الجهة لهم رغبة في العمل الذي لا يقع عليه إقبال في البلد المهجر مثل البناء والفلاحة، ومما يزيد في إلحاح السكان والشباب على الهجرة لما يجدونه من تسهيلات لدى أقربائهم وأصدقائهم في المهجر (اليزيدي المصطفى، 2004، ص 329).

## البحث عن الترقية الاجتماعية

لا يمكن تفسير الهجرة الدولية بالدافع الاقتصادي لوحده، فعدد من المهاجرين لم يكن هو السبب الأساسي لاتخاذهم قرار الهجرة، وإنما للعوامل الاجتماعية دورا بارزا في التشجيع على المغادرة والرحيل قصد البحث عن بيئة اجتماعية ملائمة توفر ظروفأ أفضل. وبالفعل، فالإنسان عندما يقرر مغادرة أصوله الجغرافية فهو بذلك، يبحث عن ظروف اجتماعية أفضل من تلك الموجودة ببلده الأصل، كونه يرى أن حظوظ نجاحه وتحقيق الرفاه الاجتماعي متوفرة بديار المهجر. ولعل ما يؤكد له ذلك هو النجاح الباهر لبعض الأسر المهاجرة مبكرا والتي تراكمت لديها الأموال وأصبحت تحتل مكانة راقية في التراتب الاجتماعي.

### الموقع الجغرافي للمغرب (قربه من أوروبا)

اعتبر المغرب منذ القدم- بوصفه بلدا متوسطيا - امتدادا طبيعيا لشبه الجزيرة الإيبيرية، خصوصا وأن البحر الأبيض المتوسط الذي يفصل بين الضفتين سهل العبور، لهذا حرص المغرب، بحكم موقعه الجغرافي المتميز هذا، لأسباب تاريخية وجغرافية، على تقوية علاقته الاقتصادية والمالية والثقافية مع دول الضفة الشمالية للمتوسط خصوصا مع فرنسا وإسبانيا (لزر محمد، 2003، ص85) وامتدت هذه العلاقات لتشمل أيضا الشؤون المتعلقة بقضايا الهجرة والمهاجرين. فالموقع الجغرافي وقرب المسافة بين أقاليم الشمال وإسبانيا (حوالي 15 كلم عبر مضيق جبل طارق) ساهما في تسهيل عملية العبور والهجرة السرية على الخصوص، لذلك لا غرابة في أن نجد التزايد المضطرد للشباب الراغبين في الهجرة عبر جيوب ومنافذ البحر الأبيض المتوسط، حيث يتدفق بشكل يومي العشرات منهم على شواطئ وسواحل الريف خاصة تزاغين ويوفار والحسيمة لاصطياد الفرصة لركوب الأمواج.

### قساوة الوسط الطبيعي وضغوطات التعمير

تعتبر ملائمة البيئة الطبيعية من عدمها عاملا حاسما لدراسة واقع استقرار أو هجرة المجموعات البشرية من مجال لآخر؛ بمعنى كلما كانت ظروف الوسط الطبيعي ملائمة كلما كانت ظروف الاستقرار مساعدة والعكس صحيح. ونقصد بالظروف الطبيعية أساسا المناخ

وطبيعة التضاريس والجريان السطحي والمياه الجوفية وكل ما له علاقة وتأثير على الأنشطة البشرية.

إن ظروف الوسط الطبيعي بالجزء الغربي للريف الشرقي، تتميز عموما بغلبة المرتفعات الجبلية على حساب المجالات السهلية الضيقة والمحدودة كما أشرنا سالفًا، إلى جانب ضعف جودة التربة وتزايد حدة التعرية، بالإضافة إلى ضعف التساقطات المطرية وتردد فترات الجفاف واشتداد حدة التغيرات المناخية مما يقلل من حظوظ ممارسة وتكثيف النشاط الزراعي، علاوة على الضغط البشري والتدخلات غير المدروسة في حق الوسط الطبيعي (الماء، التربة، الغابة). كلها عوامل أسهمت في التسريع من وتيرة الهجرة من البوادي نحو الضفة الأخرى. ولعل هذا ما يشر إليه زروالي بقوله "لقد كانت الهجرة قوية بين سكان قبائل الأقسام الشمالية التي تتميز بكثافة التعمير المرتبطة بالاستقرار القديم والنظام الاقتصادي القائم على الزراعة، لذلك فإن أي نقص في التساقطات كان يحدث خلافاً بين الإمكانات الجبلية والفائض البشري الذي كان يشكل فعلاً حملاً ثقيلاً على الموارد المتواضعة (زروالي علال، 2001، ص 201).

### الظروف التاريخية المرتبطة بدخول المعمر

تعتبر منطقة الريف الشرقي نظراً لموقعها الاستراتيجي ولقربها من الجارة الجزائر واطلالها على منفذ البحر الأبيض المتوسط، من أهم مناطق الأطماع الأوروبية خلال بداية القرن العشرين، الشيء الذي جعل إسبانيا تضع نصب أعينها المنطقة ضمن مشروعها الإمبريالي، وبذلك أصبحت المنطقة مسرحاً للعديد من الأحداث التاريخية والاضطرابات السياسية. لهذه الظروف، سارعت سلطات المنطقة الخليفة إلى التشجيع على الهجرة من أجل التخفيف من حدة المقاومة وكسب رهان للتوسع وكوسيلة للتوغل والسيطرة كما يشير إلى ذلك بلكندوز بقوله "لقد كان لهجرة الريفيين نحو الجزائر مظهر سياسي مهم حيث كانت تعتبر وسيلة من وسائل التهدة ووسيلة للحد من المشاكل الاجتماعية لبعض المناطق، وإن إرسال الريفيين نحو الجزائر يعني توفير مدخول للعديد من الأسر وهذا ما يشكل صمام أمن ناجع بالمناطق المضطربة (belguendouz. A, 1987, p39) نفس الأطروحة يؤكدها زروالي بقوله: "لم تكن الهجرة خارج المنطقة مجرد عادة اكتسبها السكان، بل هي نتيجة لعوامل متناقضة ومعقدة تتمثل في

الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدها المعمر الذي جرد السكان من أرضهم والصناع من أدوات عملهم، ولم يعودوا يملكون أكثر من قوة عملهم التي كانوا يبيعونها للمعمر الفرنسي (زروالي علال، 2001، ص 200) بمعنى أن المعمر لعب دورا مهما في إفراغ البوادي خاصة من شبابها لأنهم كانوا يشكلون له مصدر إزعاج وقلق، وبالتالي عرقلة مشروعه الاستعماري وهنا نورد شهادة لأحد شيوخ القبيلة البالغ من العمر 92 سنة منقولاً عن والديه رحمه الله "يصعب جدا سرد ما وقع للريفيين خلال فترة 1914 المعروف لدينا بعام 14، حيث قام المعمر الاسباني (أرومي) بشن هجمات مكثفة على مختلف أنحاء البلاد بدءا بشراء الأراضي وانتزاع الملكيات، كما تمكن من تهجير سكان القبائل وتفريقهم وحرق أراضيهم وطردهم من حقولهم وتعويضهم بعمال إسبانيين الشيء الذي حتم على آباءنا وأجدادنا الهجرة القسرية بحثا عن الأمن وظروف العيش".\*

### ضعف الخدمات الأساسية ومحدودية تدخلات الدولة

يعزى أيضا، إلى جانب العوامل السالفة الذكر، استئصال ظاهرة الهجرة إلى ضعف الخدمات والتجهيزات الجماعية الأساسية التي لا تشجع على الاستقرار خاصة تلك المرتبطة بالخدمات التعليمية والصحية والماء الصالح للشرب، بالإضافة إلى التهميش الاقتصادي الذي راكمته المنطقة نتيجة للسياسة الانتقائية التي تتعامل بها الدولة منذ فجر الاستقلال حيث ظلت معظم التدخلات الرسمية (بناء السدود والتجهيزات الهيدروفلاحية وتهيئ الأراضي والاستثمارات) محدودة ومركزة في مجالات دون الأخرى همت السهول وهمشت الجبال. لذلك اعتبرت هذه الأخيرة من أهم الأحواض التي انطلقت منها تيارات الهجرة بشكل مكثف.

### 2.2. تيارات الهجرة بين مجالات الانطلاق ومجالات الاستقطاب، ومعظمها تتجه نحو أوروبا

#### الغربية

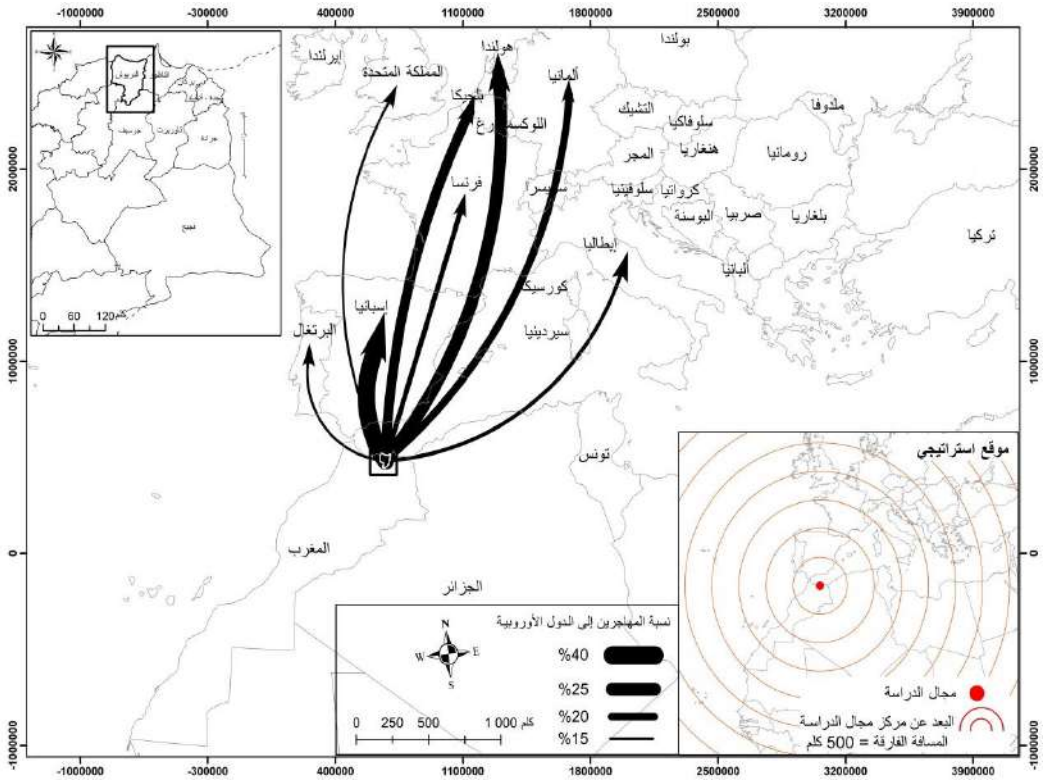
بلغ عدد مغاربة العالم المسجلين بمختلف القنصليات عبر العالم، إلى حدود سنة 2021، ما يزيد قليلا عن 5 ملايين شخص، يتوزعون بشكل متفاوت على القارات، حيث تستقطب أوروبا

\*- مقابلة شفوية مع أحد المسنين بدوار لهبارة بجماعة امطالسة، بتاريخ 20-03-2022

لوحدها ما نسبته 88.9%، متبوعة بالقارة الأفريقية بنسبة 4.17% وآسيا ب 3.98%، في المقابل تظل كل من أمريكا وأستراليا أضعف القارات التي تستقطب المغاربة إذ لا تتعدى فيها النسبة على التوالي: 2.93% و 0.02% ( وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج 2021).

يخضع التوزيع الجغرافي للمهاجرين، سواء بمناطق الانطلاق والمغادرة أو بمجالات الوصول، إلى عوامل تاريخية وثقافية وأخرى اقتصادية، كما أشرنا آنفا، فمعظم الدراسات التي أنجزت حول موضوع الهجرة تؤكد على التفاوت المجالي للمهاجرين كما تتفق في نفس الوقت على إن أغلب هذه الهجرات تتجه نحو أوروبا الغربية بالأساس. ولعل هذا ما أكده لزعر بقوله: "فإذا كانت موجة الهجرة الدولية مست جميع الأقاليم الشمالية بدرجات متفاوتة طبعاً، فإن اتجاهات المهاجرين على الرغم من تنوعها الكبير ظلت متركزة في فرنسا ما عدا مهاجري إقليمي الحسيمة والناظور الذين توجهوا بكثافة إلى هولندا وألمانيا وبلجيكا ومؤخراً إسبانيا (لزعر محمد، 2003، ص 76) كما توصل حمجيق (حمجيق محمد، 2000، ص 108) في دراسته حول الريف الأوسط إلى أن 98.38% من المهاجرين يتجهون نحو أوروبا الغربية، نفس الخلاصات توصلت إليها الدراسة التي أنجزتها الخليلشي (الخليلشي فريدة، 1996، ص 58) بحيث أن 60% من المهاجرين المقيمين بهولندا ينتمون إلى الريف الأوسط، وبالريف الشرقي نفس الأطروحة يؤكدتها كل من Bossard في دراسته المنجزة حول إقليم الناظور والحسين بوضيلب حول حوض تسمان.

فالمجال الذي نحن بصده لا يخرج عن القاعدة، حيث يتركز أغلب مهاجريه بدول أوروبا الغربية، بنسبة 40% بإسبانيا و 25% بكل من بلجيكا وهولندا و 20% بألمانيا بينما تتركز 15% بكل من فرنسا وإيطاليا والبرتغال، كما هو مبين من خلال المعطيات الميدانية الواردة في الخريطة رقم (2).



## خريطة 2. التوزيع الجغرافي للمهاجرين بديار المهجر

المصدر: استمارة ميدانية خاصة بالمهاجرين يوليوز 2022

يرجع هذا الحضور القوي للمهاجرين الريفيين بأوروبا الغربية، بل بدول بعينها إلى مجموعة من العوامل، لعل أبرزها تتجلى في العامل التاريخي، حيث أدى قدم الهجرة لهذه البلدان مقارنة بدول أخرى إلى امتداد تياراتها للأجيال اللاحقة إما عن طريق عقود العمل التي يوفرها المهاجرون لأقاربهم، أو عن طرق التجمعات العائلية التي عرفت انتشارا مهما خاصة بكل من هولندا وإسبانيا، هذا إلى جانب التسهيلات الإدارية التي كانت تقدمها هذه الدول للمهاجرين المغاربة، خاصة فيما يتعلق بأوراق الإقامة وتسهيل إجراءات التجمع العائلي بالنسبة للمهاجرين الراغبين في استقدام أفراد أسرهم، بالإضافة إلى كون هذه الدول على الخصوص إسبانيا وإيطاليا تسمحن بمزاولة العمل حتى وإن كان المهاجر في وضعية غير قانونية، خاصة وأن تسوية أوراق

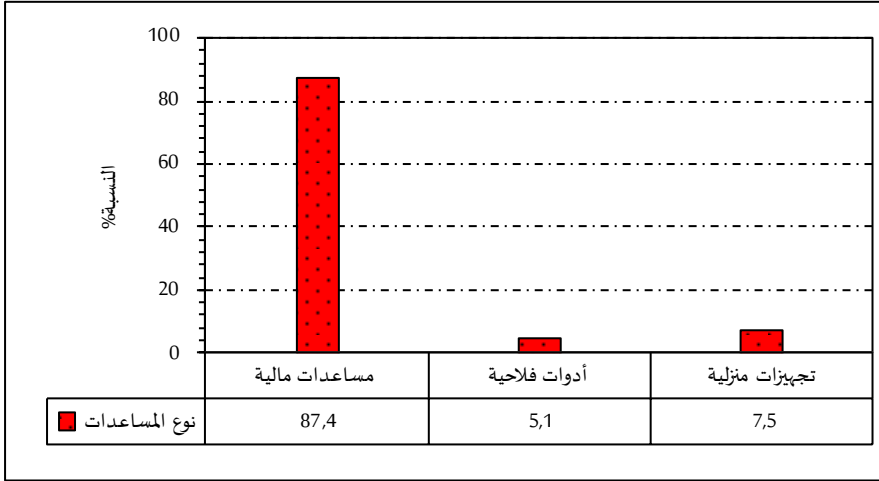
الإقامة قد يحتاج لمدة أقلها 3 سنوات بالنسبة لإسبانيا وإيطاليا و5 سنوات بالنسبة لفرنسا، مما كان يفرض على العمال الاشتغال في الضيعات وأوراش البناء قبل تسوية الوضعية القانونية لتوفير مصاريف العيش والكرام، إلى جانب ذلك يمكن اعتبار أيضا هذه الدول سوقا لتوفير فرص الشغل خاصة في القطاعات الاقتصادية التي لا تحتاج إلى الخبرة والتأهيل الكبير كالفلاحة والبناء. ويمكن أن نضيف أيضا العامل الجغرافي وقرب المغرب من الجارة الإيبيرية، رغم أن تأثيره يبقى غير ثابت.

### 3.2. عائدات الهجرة الدولية، آلية للتآزر العائلي وتعزيز الاقتصاد المحلي

تُعبّر العلاقات الاجتماعية بالجهة الشرقية عن قوة التضامن والتآزر بين أفراد المجتمع، ويتجلى ذلك من خلال "المساعدات التي يقدمها الأفراد لأقربائهم والتي تلعب دورا في ترسيخ العلاقات الاجتماعية، وتساهم بشكل فعال في الحفاظ على التوازن الاجتماعي، تجلت في السماح لأفراد الأسر من السكن بالمجان، لكن الأمر لا يقف عند هذا الحد فالهجرة الدولية تزيد من تدعيم أواصر العلاقات الاجتماعية بالمساعدة التي يبديها المهاجرون لذويهم حيث يخصصون لهم رصيدا شهريا (اليزيدي المصطفى، 2004، ص 319) لذلك شكلت الهجرة آلية من آليات التضامن والتعاون بين أبناء المنطقة بالجزء الغربي للريف الشرقي. في هذا المستوى تعتبر التحويلات المالية المرتبطة بالهجرة الدولية موردا اقتصاديا مهما يمكن الاعتماد عليه كمورد تكميلي لتنشيط الاقتصاد المحلي وإضافة نوعية لخزينة الفلاح خصوصا في المجالات التي تعتمد بشكل كبير على عائدات الفلاحة والأنشطة غير المهيكلة، كما تلعب دورا أساسيا في إحداث تحولات ودينامية جديدة بمناطق الانطلاق، كما تعتبر موردا مهما يمكن تنميه وتوجيهه لتنمية المنطقة وتحسين وضعية السكان السوسيواقتصادية. وبذلك فتعتبر الهجرة متنفسا اقتصاديا وموردا ثمينيا يساهم في تحسين ظروف عيش العديد من الأسر الريفية سواء تعلق الأمر بالمهاجرين أنفسهم أو بأسرهم التي تتلقى الدعم من الخارج، وبفضلها يتم التغلب على مجموعة من التحديات المرتبطة بالجانب المادي لبعض الأسر. وفي نفس الوقت نتجت عن هذه التحويلات "فوارق اجتماعية هامة، إذ أصبحت عائلات المهاجرين تحتل المراتب الأولى في



ترتيب الهرم الاجتماعي على المستوى المحلي، بينما تحتل أسر غير المهاجرين المراتب الدنيا في هرم هذا السلم. (بوضيلب الحسين، 2004، ص 285).



شكل 2. نوع المساعدات المالية المقدمة من طرف المهاجرين لأسرهم

- المصدر: استمارة ميدانية موجهة لأرباب الأسر 2022

أفرزت نتائج البحث الميداني أن 97% من الأسر المستجوبة تتوفر على الأقل على فرد واحد من أسرتها بديار المهجر، وهو ما يشكل نقطة قوة بالنسبة للاقتصاد المحلي من خلال الدعم الذي تتلقاه أسر المهاجرين، لذلك نجد أن أغلب المساعدات تتعلق بالدعم المادي بنسبة 87.4% و 7.5% ترتبط بالتجهيزات المنزلية بينما لا تمثل نسبة الأسر التي تتلقى الدعم المرتبط بالتجهيزات والأدوات الفلاحية سوى 5.1%.

أما بخصوص طبيعة التحويلات المالية التي تتلقاها كل أسرة فتختلف من مهاجر لآخر، وهكذا فحوالي 63% يتلقون تحويلات منتظمة شهريا، مقابل 37% يتلقون إرساليات غير منتظمة مرتبطة أساسا بالمناسبات كالأعياد وحفل الزواج والمواسم الفلاحية والدخول المدرسي. وتتراوح قيمة المبالغ المرسلة سنويا لكل أسرة ما بين 20 و 80 ألف درهم، وقد تزيد عن ذلك بقليل حسب درجة قرابة الأسرة من المهاجر (ابن، أخ، أخت، عم، خال، ابن عم...)، عموما عثرنا خلال العمل الميداني على ما نسبته 53% يتلقون مبلغا يتراوح سنويا ما بين 20 و 40 ألف درهم، و 25%

يتوصلون بمبالغ مهمة تتراوح ما بين 40 و80 ألف درهم وقد تزيد عن ذلك كما أشرنا سالفا، في حين 22% يتلقون مبالغ لا تتعدى في أفضل الأحوال 40 ألف درهم سنويا. ويعزى اختلاف قيمة التحويلات المالية للمهاجرين بعدة عوامل منها ما هو مرتبط بطبيعة العمل الممارس من طرف المهاجر ووضعيته القانونية داخل أرض المهجر ومنها ما هو متصل بشكل الهجرة، فردية أم عائلية، ودرجة القرابة وغيرها.

على العموم ساهمت عائدات الهجرة الدولية في ترقية المستوى الاقتصادي لأسر المهاجرين، كما ساعدت العديد من الأسر من التخلص من مختلف أشكال الفقر والهشاشة الاجتماعية لذلك أدت إلى تحولات مهمة على مستوى أشكال الاستهلاك ونمط السكن والتجهيزات الأساسية، غير أنها لم تساهم بالشكل المطلوب في تعزيز وتقوية القطاعات الإنتاجية كالزراعة والسياحة والصيد البحري.

#### 4.2. استثمارات المهاجرين يغلب عليها المشاريع المرتبطة بالعقار

تؤكد معظم الدراسات التي أنجزت حول موضوع الهجرة الدولية على أهمية عائدات الهجرة، حيث بين كل من Berriane و Bossard في دراستهما المنجزة حول منطقة الريف الشرقي دور أموال الهجرة في تنشيط بعض القطاعات الاقتصادية خاصة الزراعة وقطاع التجارة والخدمات. غير أن الواقع يخفي بعض الحقائق المهمة بحيث تؤكد لنا من خلال الدراسة التي أنجزناها بأن معظم الاستثمارات، رغم أهميتها، تُوجه أساسا نحو الاستهلاك والعقار؛ أي أصبحت المنطقة تستقبل أموالا ضخمة لكنها في المقابل عاجزة عن خلق شروط التنمية، بمعنى أدق حسب تعبير Kagermeier "تستثمر أموالا مهمة في قطاعات لم تعد فعالة وقادرة على تحريك عجلة التنمية (Andreas Kagermeier, 1998, p197) إذن يا ترى ما هي القطاعات التي يستثمر فيها المهاجرين أموال الهجرة؟ وما أسباب عزوفهم عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية؟

في الحقيقة تعذر علينا الحصول على معلومات دقيقة وإحصاءات رسمية من الجهات المختصة والمؤسسات البنكية حول قيمة التحويلات المالية المخصصة للاستثمار في المشاريع

بالمنطقة، لذلك سنسعى قدر الممكن تقديم صورة عامة عن نوع المشاريع التي يرغب المهاجرين الاستثمار فيها انطلاقا من الاستمارة الميدانية الموجهة لهذه الفئة والمعينة الميدانية المباشرة.

تتنوع استثمارات المهاجرين الذين لا زالوا على اتصال بمجالهم بين الاستثمار في قطاع البناء والتجارة والخدمات والفلاحة، بحيث إن نسبة كبيرة من المهاجرين الريفيين بعد قضائهم بضعة سنوات في ديار المهجر تتبادر إلى ذهنهم فكرة الاستثمار داخل مجالهم، وهي خاصة لا تنطبق فقط على مجالنا وإنما على منطقة الريف ككل. ومعظم هذه الاستثمارات تهتم بالأساس قطاع البناء والعقار في المرتبة الأولى، يليها قطاع التجارة والخدمات ثم الفلاحة وأخيرا الاستثمارات السياحية.

#### 1.4.2. الاستثمار في السكن أولوية من أولويات المهاجرين

يحظى العقار بحصة الأسد على صعيد استثمارات أموال الهجرة، فهو بذلك يستحوذ لوحده على 43%، والاستثمار في هذا القطاع "فرضته مرحلة تاريخية معينة، وهي حاجة أسر المهاجرين إلى السكن، كما أنه لا يتطلب إجراءات إدارية معقدة، ولا يخضع لمنطق الربح والخسارة (حمجيق 2001، ص 153) لذلك نجد التهافت الكبير للمهاجرين على شراء الأراضي وبناء المنازل، وأصبح الهاجس الذي يمتلكهم أولا وقبل كل شيء هو بناء المنزل سواء بالقرية أو بالمدينة.

إن 77% المهاجرين المستجوبين يمتلكون منزلا مستقلا بالمدينة إلى جانب المنزل القديم بالدوار وهذا تجلي من تجليات الهجرة الدولية التي ساعدت بشكل كبير العديد من المهاجرين وأسرههم إلى التحول من الحياة القروية إلى الحياة الحضرية التي توفر ظروفًا أخرى للعيش. وفي المقابل سجلنا ما نسبته 23% تمتلك منزلا جديدا بالوسط القروي. وتجدر الإشارة إلى أن عقلية الاستثمار في السكن لحقت المهاجرين حتى إلى ديار المهجر، بحيث تبين من خلال الاستمارة أن نسبة مهمة بلغت 64% قد تمكنت من امتلاك المسكن (عبارة عن شقة في الغالب) بالمهجر، بينما 36% يعتمدون على الكراء، وهذا التملك لدليل واضح، عن ضعف رغبة المهاجر للعودة النهائية لبلده الأصل خصوصا الجيل الثالث.

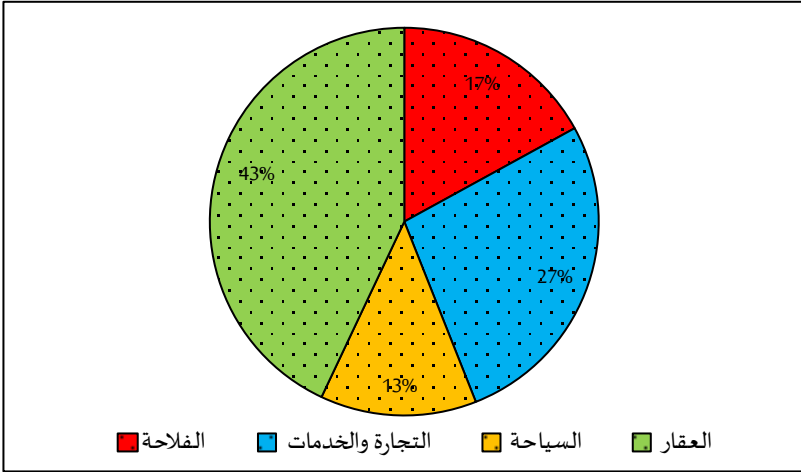
يتضح بشكل جلي من خلال الزيارات الميدانية أن عائدات الهجرة الدولية أحدثت قفزة نوعية فيما يخص السكن، فالمهاجر لم يعد يهيمه فقط ترميم المنزل القديم والبناء بالشكل المألوف، بل أصبح يهتم بأشكال ووظائف المسكن التي عرفت تطورا ملحوظا كما رأينا في الفصل الثاني (المحور الخاص بالسكن). فيما ظلت باقي القطاعات تحظى باهتمام ضعيف.

#### 2.4.2. محدودية الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الانتاجية

تختلف القطاعات الاقتصادية التي يستثمر فيها المهاجرين أموال الهجرة، وتتوزع بين التجارة والخدمات بنسبة 27% والفلاحة ب 17% وأخيرا السياحة التي تحظى بنسبة اهتمام 13%، بينما ما تبقى من الاستثمارات يلتهمها العقار المبني وغير المبني كما أشرنا آنفا.

يحثل الاستثمار في قطاع التجارة والخدمات المرتبة الثانية، بعد السكن طبعا، ضمن اهتمامات المهاجرين الاستثمارية بالجزء الغربي للريف الشرقي، حيث ساهمت أموال الهجرة في خلق حركة تجارية خاصة بمعظم أسواق الريف الشرقي سواء تعلق الأمر بالمواد الغذائية الاستهلاكية أو التجهيزية "ولم تقتصر عائدات الهجرة الدولية على تنشيط الحركة التجارية في الأسواق الأسبوعية، بل ساهمت كذلك في تنشيط الحركة التجارية والخدماتية القارة بمختلف الدواوير المحلية. وقد عرفت جل الدواوير وخاصة الدواوير الكبرى تطورا على مستوى الدكاكين التي تعرض مختلف السلع والخدمات لتلبية المتطلبات الاستهلاكية للسكان المحليين (بوضيب 2004، ص 304) كما هو الشأن بالنسبة لدوار لهبارة وبوفرقوش بجماعة امطالسة ودوار أحديد بتروكوت وبني عزيمان بأزلاف، التي أصبحت تحتضن أنشطة مهمة لا تتعلق فقط ببيع المواد الغذائية، وإنما مرتبطة أيضا بانتشار نقط بيع المواد الفلاحية والتجهيزات المنزلية (ثلاجات، أفران، مكيفات...) خاصة بعد دخول الكهرباء الذي شكل نقطة تحول مهمة على صعيد أرياف مجال الدراسة، أما الخدمات فتتخصص أساسا في المقاهي والمطاعم التي تستحوذ على حصة الأسد بالمقارنة مع باقي الخدمات كإنشاء وكالات استخلاص الفواتير والوكالات البنكية. ولعل أهم ما يمكن أن نفسر به اهتمام المهاجرين بالاستثمار في التجارة، أولا مرونة الإجراءات الإدارية بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى الطلب المتزايد على المنتوجات الاستهلاكية

والتجهيزية التي لا يمكن الاستغناء عنها، علاوة على ذلك كون المشروع التجاري مشروع مربح في جميع الحالات ولا يحتاج لخبرة كبيرة ويد عاملة مؤهلة.



شكل 3. توزيع استثمارات المهاجرين حسب القطاعات الرئيسية

#### - استمارة العمل الميداني الخاصة بالهجرة الدولية 2022

يأتي القطاع الفلاحي في المرتبة الثالثة من حيث اهتمامات المهاجرين بنسبة 17%، وقد تختلف هذه النسبة من جماعة لأخرى، بحيث يمكن أن تتخفف في بعضها وتزيد قليلا في أخرى. وفي جميع الحالات رغم تزايد اهتمام المهاجرين، خاصة المتقاعدين أو العائدين بصفة نهائية للموطن الأصل، في السنوات الأخيرة بالاستثمار في القطاع الفلاحي إلا أنه لم تعد هذه الاستثمارات تتعدى إنجازات بسيطة تتمثل في حفر الآبار وتجهيزها بالطاقة الشمسية واقتناء بعض الأدوات الفلاحية كالجرار وتسييج بعض الأراضي، مما يعني أن المساهمة في تحديث الهياكل الفلاحية بالمنطقة تبقى محدودة جدا دون المستوى المطلوب، ويعود السبب في نظرهم إلى كون الفلاحة مشروع غير مربح ومكلف ماديا غالبا ما ينتهي بالفشل خصوصا مع توالي فترات الجفاف وصعوبة الحصول على الماء بالمناطق البورية. وقد تطلب هذا الأمر حفر الآبار على أعماق كبيرة وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف استخراج الماء، الشيء الذي ينعكس سلبا على رغبة المهاجر في خوض هذا الغمار والرهان على الفلاحة كمشروع قادر على جلب الأرباح، خاصة مع ارتفاع تكاليف اليد العاملة التي ترفض الاشتغال في الضيعات الفلاحية

بنفس الأجر الذي كان سابقا (ما بين 80 و 100 د لليوم الواحد). ومن ثم ظل الاستثمار في القطاع الفلاحي يأخذ طابعا حنينيا أكثر ما هو اقتصاديا على حد تعبير لزعر (الزعر 2003، ص 260).

أما القطاع السياحي فلا يحظى إلا بنسبة 13% من اهتمام المهاجرين، حيث تقتصر معظم المشاريع المنجزة في هذا الباب، في أفضل الأحوال، على الاستثمار في الفنادق غير المصنفة والمطاعم، ونادرا ما تصل إلى إنشاء مركبات للسباحة والترفيه (مركب أريزيو، دغالة). لكن ما يشد الانتباه أنه رغم ضعف الاستثمارات في القطاع السياحي، إلا أن المهاجرين واعون جدا بأهمية السياحة بالمنطقة خاصة وأن 92% منهم يفضلون قضاء إجازتهم الصيفية ما بين أحضان الطبيعة وسواحل الريف (سيدي إدريس وغانسو وشمالة وتروكوت...) مما يعني مساهمتهم بشكل ضمني في تنشيط الاقتصاد السياحي والأنشطة المرتبطة به.

على العموم، لا يمكن الحديث عن السياسة التنموية، ولا يمكن أن تكون إيجابية، إلا إذا تمكنت الجهات الوصية والمؤسسات الرسمية من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير الظروف الملائمة والبيئة المساعدة لكل المهاجرين الراغبين في الاستثمار بمناطقهم الأصلية، خصوصا أن المنطقة تستقطب سنويا أموالا مهمة جدا، لكن في المقابل لا تستفيد منها، اللهم إذا استثنينا قطاع السكن والذي لا يؤدي أي دور في التنمية الاقتصادية.

### 3.4.2. مناطق إنجاز الاستثمارات ومصدر التمويل

تتعدد مناطق إنجاز الاستثمارات من طرف المهاجرين وتختلف حسب نوع المشروع، فكل ما يرتبط بالعقار (شراء الأراضي وبناء المنازل) يتم الاستثمار فيه محليا بالمدن والقرى التي ينتمون إليها، بينما عندما يتعلق الأمر بالمشاريع الاقتصادية، فقد سجلنا، وللأسف، أن أغلبها تستثمر خارج المنطقة الأصلية للمهاجر، بكبريات المدن بالحسيمة وطنجة ومكناس والقنيطرة. أما بخصوص التمويلات الخاصة بالمشاريع، سواء تعلق الأمر بالعقار أو بالأنشطة الاقتصادية، فيعتمد 92% من فئة المهاجرين المستجوبين على التمويل الشخصي انطلاقا من الأموال التي راكموها طيلة سنوات العمل بديار المهجر، مقابل 8% فقط يلتجئون إلى القروض من المؤسسات

البنكية. ويرجع ضعف الإقبال على القروض البنكية إلى عدة عوامل، قانونية كصعوبة الحصول على القرض، خاصة وأن أغلب البنوك تتطلب ضمانات مقابل منح القرض وهو ما يثير بعض التخوفات لدى المهاجرين بالإضافة إلى ارتفاع نسب الفوائد المؤداة التي تثقل كاهل المستثمر الشيء الذي يجعله ينفر من الاقتراض من هذه المؤسسات، بالإضافة إلى قيود أخرى تفرضها الشريعة الإسلامية التي تعتبر الاقتراض من البنك ربا محرمة شرعا.

#### 4.4.2. أسباب عزوف المهاجرين عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية

تتعدد العوائق التي تحد من التشجيع على استثمار المهاجرين لمدخراتهم من أموال الهجرة بأرياف الجزء الغربي للريف الشرقي، حيث تأكد لنا من خلال البحث الميداني أنه ثمة عدة عراقيل تحول دون الاستثمار الفعال والمنتج لعائدات الهجرة الدولية، ولعل ضعف الاهتمام بالقطاعات الانتاجية لخير دليل واضح على ذلك.

تأتي ضعف البنية التحتية على رأس أهم هذه التحديات بنسبة 53%، حيث يعتبر غياب الشبكة الطرقية وهزالتها عاملا حاسما في عرقلة العديد من المشاريع، لاسيما بالمجال القروي الذي لا زالت معظم مسالكه غير صالحة لتتقل السيارات والشاحنات، ناهيك على أن أغلب الدواوير تفقر للشبكة المائية العمومية والتجهيزات الجماعية التي تعتبر هي الأخرى سببا معرقلا بل وطاردا لأموال الهجرة إلى مناطق أخرى أكثر ملاءمة من حيث البنية التحتية. كما يمثل تعقد الإجراءات الإدارية وغياب المرونة في الحصول على الوثائق، التي هي في الحقيقة حق من حقوق المواطن البسيطة، دورا كبيرا في عزوف العديد من المهاجرين على الاستثمار بالمنطقة، كما صرح بذلك 15% من المستجوبين. وهذا التعقد في منح الرخص وتسهيل الإجراءات يجد تفسيره بالدرجة الأولى في انتشار الرشوة على نطاق واسع كما أكد على ذلك 27% من العينة المستجوبة من فئة المهاجرين، حيث أصبح المواطن المهاجر يتعرض للابتزاز من طرف بعض الإدارات خاصة فيما يتعلق برخص إنجاز المشاريع، علاوة على ذلك هناك مشاكل أخرى مرتبطة بضعف الوعي وثقافة الاستثمار وغيرها، وفي هذا السياق نستحضر شهادة لمهاجر ريفي يحكي عن بعض أسباب عزوفه عن الاستثمار بالمنطقة: "اسمي محمد، أصلي من جماعة تراغين، مهاجر أقطن بهولندا هاجرت منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي، أب لثلاثة أطفال، أمتلك

منزلا خاصا بهولندا وسيارة أجرة وصاحب مطعم مشهور بمدينة أمستردام شمال هولندا..... أثناء ترددي على منطقتي كل صيف من كل عام أثار انتباهي أن المنطقة تعاني من ضعف كبير في البنية السياحية رغم توفرها على مؤهلات متنوعة..... هذا ما دفعني إلى التفكير في إنجاز مشروع سياحي (فندق ومطعم ومقهى...)، على أمل أن تسفيد المنطقة وأبناءها، فشاركت زوجتي وأبي في الموضوع استحسنوا الفكرة ووافقوا..... وفي صيف 2010 عدت للريف لترتيب الإجراءات اللازمة قصد الحصول على رخصة لبدء أشغال المشروع .... لكن واجهتني الكثير من الصعوبات الإدارية (غياب التحفيظ، الرشوة، بطء الإجراءات، ضعف البنية التحتية...) حالت دون تنفيذ ما تم التخطيط له، فعدت إلى هولندا خائب الأمل.... والآن أفكر في إنجاز المشروع في مدينة أخرى غير جماعتي...".

وما هذه الشهادة إلا حالة بسيطة من بين عشرات الحالات التي عايناها، لا يتسع المجال لذكر أخرى التي جاءت بأفكار مشاريع مهمة يمكن أن تخلق دينامية اقتصادية حقيقية بالمنطقة، لكن بفعل ضعف ثقافة التشجيع لدى أغلب مديري الشأن المحلي وتعدد الإجراءات الإدارية وانتشار الفساد، تبقى كل هذه المشاريع مجرد أحلام، بل هي واقع تنفذ في مدن وجهات أخرى، هذا ما فتح الباب أمام بعض المهاجرين لاستثمار أموالهم بديار المهجر بحيث 28% من المستجوبين أكدوا على رغبتهم في الاستثمار بالخارج ك شراء المنازل وإعادة كرائها والاستثمار في قطاع التجارة والخدمات (مطاعم، محلات لبيع المواد الغذائية والخضر، الحلاقة).



## 5.2. التأثيرات السوسيواقتصادية والمجالية العكسية للهجرة الدولية

لا يختلف اثنان حول حقيقة مساهمة الهجرة الدولية وما يرتبط بها من عائدات وتحويلات المهاجرين في تنشيط وخلق دينامية اقتصادية بمجالات الإرسال، غير أن هذا لا يعني أن مساهمتها وتأثيراتها دائما ايجابية وفي صالح المجال والسكان المحليين، فمن خلال العمل الميداني وقفنا عند مجموعة من الحقائق التي أغفلتها بعض الدراسات التي اهتمت بالموضوع أو بالمنطقة.

فعلى المستوى الماكرواقتصادي، أصبحت ساكنة المجال تعيش على الريح الاقتصادي بدل استغلال ثروات وموارد محلية وطاقت شابة حيوية قادرة على الانتاج وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي، بحيث إن الشباب لم يعد يستهويهم العمل داخل الضيعات الفلاحية وممارسة تربية الماشية وكل ما يرتبط بهما، كما ساهمت في بروز أنشطة اقتصادية غير مهيكلة. إلى جانب ذلك أسهمت في إحداث تحولات مهمة على المستوى الاستهلاكي إذ أدت إلى تفاوت في القدرة الشرائية لأسر المهاجرين بالمقارنة مع الأسر التي ليس لها علاقة بالهجرة؛ حيث أن توفر وارتفاع الكتلة النقدية لدى أسر المهاجرين وثباتها، زاد من مستواها الاستهلاكي ومن إقبالها على الحاجيات الكمالية مما أدى إلى ارتفاع الأثمان ليس فقط أثمان العقار والبنائيات وإنما حتى المواد الاستهلاكية وهذا ما يمكن ملاحظته بسهولة في الفترة الصيفية التي تصادف موسم العودة الجماعية للمهاجرين وموسم حفلات الزواج، حيث تنتعش تجارة الذهب والمجوهرات وتتعدد مكاتب المعاملات ( عبد الخلقي محمد، 2004، ص60).

وعلى المستوى الاجتماعي، كرسست الهجرة الدولية، وما يرتبط بها من عائدات وتحويلات، تفاوتات طبقيا صارخا داخل مجتمع الجزء الغربي للريف الشرقي، فالفئة التي حالفها الحظ وتمكنت من الهجرة، تراكمت لديها الأموال وأصبحت تعيش مستوى من الرفاه والرقي الاجتماعي، فيما الأخرى التي لم يسعفها الحظ بعد لعبور البحر، أصابها نوعا من اليأس والإحباط النفسي خصوصا أمام تدني وضعيتها المادية. لذلك، أصبحت تنتظر أدنى فرصة لركوب أمواج الموت، ولعل ما استنتجناه من البحث الميداني يؤكد ذلك، فنسبة الراغبين في الهجرة تفوق 87% من الفئة

المستجوبة، والأخطر في ذلك أن أغلبهم لا يدركون حجم المخاطر التي يمكن أن تتجم عن الهجرة السرية والتي تؤدي بحياة المئات من الشباب سنويا.

أما على المستوى المجالي فقد ساهمت الهجرة الدولية في نشوء مراكز شبه حضرية لا ترقى إلى مستوى المراكز الحضرية بالمواصفات المطلوبة (مركز كرونة ودار الكبداني وتزاغين) بمعنى أنها أنتجت لنا مجالات حضرية عشوائية ناقصة التجهيز والتنظيم. كما أدت إلى ارتفاع المضاربة العقارية وغلاء أسعار البقع الأرضية داخل المدن نتيجة التهاافت الكبير للمهاجرين على شراء الأراضي وبناء المنازل، فمثلا في مركز مدينة الدريوش تصل أسعار العقار لأزيد من 6000 درهم للمتر الواحد، علاوة على تسريعها لتيارات الهجرة القروية من البوادي تجاه المدن، وبالتالي أعلنت البادية بداية إفلاسها جراء الهجرة المكثفة لسواعدها وطاقتها الشابة.

وعلى المستوى القيمي، فقد ساهمت الهجرة في ظهور تحولات مهمة كخروج المرأة للعمل بحيث أصبحت تقتحم مجالات كانت خاصة بالرجال وهو أمر يتنافى مع قيم المجتمع الريفي المتميز بالتحفظ الشديد والانغلاق بحيث يرى عيبا في خروج المرأة للعمل، بل أكثر من ذلك أصبحت المرأة صاحبة القرار داخل الأسرة. ولعل هذا ما أكده لزعر في الدراسة التي أنجزها حول إقليم الحسيمة بقوله "لم يكن أحد يتصور أن تقوى المرأة المهاجرة على مخالفة زوجها، وتعارض الرجل العاقل صاحب الكلمة الأولى والأخيرة (لزعر 2003، ص 283) كما أدى الانفتاح السريع والمثاقفة وانتشار أفكار الحداثة والتحرر خاصة لدى الجيل الثاني والثالث إلى تفكك بعض الروابط الأسرية وخلخلة بعض القيم التقليدية الأصيلة، ومن ثم تغيرت "النواة الصلبة والثابتة نسبيا لثقافتهم" على حد تعبير Roger Bastide (1971, p 169).

أما ديموغرافيا فقد أحدثت الهجرة الدولية هزات عنيفة ببوادي الجزء الغربي للريف الشرقي، ولعل ما أشرنا إليه سابقا بخصوص النمو السكاني السلبي لأغلب الجماعات خير دليل على النزيف السكاني المستمر لأرياف المنطقة، كما لا يجب أن نغفل الخلل الكبير الذي أحدثته على مستوى البنية العمرية والجنسية لسكان الأرياف حيث ارتفعت نسبة الشباب الذكور المهاجرين

بينما احتفظ المجال بالعنصر النسوي والشيوخ والأطفال وهذا ما يطرح صعوبة تعويض الفئة النشيطة التي تمتهن الأشغال والمهن المرتبطة بالفلاحة والصيد البحري أساسا.

## خاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن الجزء الغربي للريف الشرقي شهد حركة هجرية مكثفة في اتجاه الجزائر في مرحلة أولى وصوب أوروبا في مرحلة ثانية وتعددت الأسباب التي كانت وراء هذا النزوح نحو الضفة الأخرى بين عوامل اقتصادية واجتماعية وأخرى طبيعية وتاريخية. وفي حديثنا عن موارد الهجرة الدولية يتضح بالفعل أنها أسهمت في إحداث دينامية خاصة بهذا المجال، لكن ما يعاب عن هذه التحويلات أن معظمها تُوجه للاستهلاك المعيشي والعقاري (شراء الأرض، البناء...) وتظل باقي القطاعات الاقتصادية ذي حظوظ ضعيفة للاستفادة من أموال الهجرة، لعدة أسباب منها ما هو مرتبط بضعف البنية التحتية غير المشجعة على الاستثمار في عين المكان ومنها ما هو متعلق بعقلية الإنسان الريفي الذي يفضل الاستثمار في مناطق أخرى غير منطقتة الأصلية، وعوامل أخرى لها صلة بغياب تشجيع الدولة وتعدد الإجراءات القانونية للاستثمار في المشاريع السياحية والصناعية بالأساس. وفي المقابل أنتجت الهجرة فوارق اجتماعية صارخة، بحيث أصبحت تحتل بذلك عائلات وأسر المهاجرين مكانة خاصة على المستوى المحلي بينما الفئة التي لم تتلقى أي دعم - أو أنه دعم هزيل غير كاف- فيبقى حلمها هو الهجرة القسرية إلى الضفة الأخرى مهما كانت الضريبة والنتيجة.

## Referencias:

Al-Bazzaz Muhammad Al-Amin (1992) - History of epidemics and famines in Morocco in the eighteenth and nineteenth centuries, Publications of the Faculty of Arts and Humanities in Rabat, Series of Letters and Dissertations No. 18, p. 291

Boudlib Al-Hussein (2004) - Foundations of international migration and socio-spatial dynamics in the eastern countryside: the case of the Temseman Basin and its margins, a doctoral dissertation in Geography, Faculty of Arts and Humanities, Dhahr El Mehraz, Fes, p. 204.

Boudlib Al-Hussein (2010) - International migration in the eastern countryside and its repercussions, an article in Assinac Magazine, Royal Institute of Amazigh Culture, double issue 4-5, p. 65. Adapted.

Gedi Hafid, Al-Omrani Abdel Wahed (2018) - Territorial transformations and the issue of territorial development in light of the proceeds of international migration in the Taounate district, an article within geographical research and territorial development issues in Morocco, publications of the Faculty of Arts and Humanities, Tetouan, p. 7

Hamjeeq Mohammed (2001) - International Migration and Development in the Middle Rif, PhD thesis in Geography, Faculty of Arts and Humanities, Dahr al-Mahras, Fes, pp. 22, 23, Edited.

Hamjeeq Mohamed (2008) - Clandestine migration from the Rif region: The Case of Al-Hoceima Province, Publications of the Association of Young Geographical Researchers, Faculty of Arts and Humanities, Dahr Al-Mahraz, Fez, p. 23

Al-Khumlishi, Farida (1996) - Supply and Migration to the Netherlands in the Middle Rif - The Beni Warayaghel tribe and the city of Al-Hoceima, PhD thesis in Sociology, Faculty of Arts, Mohammed V University, Rabat, p. 58

Zerouali Allal (2001) - Rural transformations and urbanization in the eastern countryside, thesis for the degree of Doctor of State in Geography, Faculty of Arts and Humanities, Oujda, 723 p.

Lazar Mohamed (2003) - Recent rural migration to Spain and its economic, social and spatial implications: The Case of Al-Hoceima Province, Thesis for the degree of Doctor of State in Geography, Faculty of Arts and Human Sciences, Dahr Al-Mahraz, Fes, p. 42.

Al-Khalqi, Mohamed Abdul (2004) - Social and Value Transformations in the Eastern Rif, PhD thesis in Urban Sociology, Faculty of Arts, Fez, p. 51.

Al-Yazidi Al-Mustafa (2004) - Development and urbanization: The Eastern Province between new urbanization and the difficulties of development, thesis for the degree of Doctor of State in Geography, Faculty of Arts and Human Sciences, Oujda, p. 329

Andreas Kagermeier (1998) - The myth of the success of emigrants - or the forgotten ones of international migration The case of the rural

environment of the province of Nador, international migration between the Maghreb and Europe - the effects on the destination countries and original, Proceedings of the Moroccan-German conference of Munch in 1997, p197

Aziza. M (1994) - the rif "1912-1956" marginalization and social changes, doctoral thesis, history, Paris, p 144

belguendouz. A(1987)- Emigration of Moroccan workers p37

Berriane Mohamed (1992) - International labor migration and urban growth in the province of Nador (Morocco), European Review of International Migration pp. 171-190

Guitouni Abdelkader (1995) - The Moroccan North-East, realities and potential of an eccentric region, BMFI, Oujda, p104.

Juan- Bautista Vilar (1983) - Los Origenes De Laimmigration Laboral Marroqui en Argelia, Los Rifienos en La Oranie (1855-1863), in proceedings of the 3rd congress of history and civilization, publication, universal, volume 2, p389 .

Moulieras.A (1895) - Le Maroc Inconu, Exploration of the Rif, First part, Imprimerie Fouque and publishers, Oran, p36.

Roger Bastide (1971) - Applied Anthropology, Editions de Payot, Paris, p169